

الخصائص

لا أن القلب إنما وجب فيه بعد العلميّة وقد كان قبلها وهو جنس نكرةٌ صحيحةٌ ويؤنّس بهذا أيضاً أن الإعلال في هذا النحو هو الاختيار في الأجناس فلمّا سبّق القلب الذي هو أقوى وأقيس القولين سمّي به فعلاً فبقي بعد النقل على صُورته ومثل ذلك ما نقوله في عُيَينة أنه إنما سمّي به مصغّراً فبقى بعد بحاله قبل ولو كان إنما حُقّق بعد أن سمّي به لوجب ترك إلحاق علامة التانيث به كما أنك لو سمّيت رجلاً هندا ثم حقّرت قلت هُنْدَيْد ولو سمّيته بها محقّرة قبل التسمية لوجب أن تُقَرَّرَ التاء بحالها فتقول هذا هُنْدَيْدَة مقبلاً هذا مذهب الكتاب وإن كان يونس يقول بضدّه ومنها أنا لسنا نقول إن كلّ علّام فلا بدّ من صحّة واوه إذا اجتمعت مع الياء ساكنةً أُولاهما فيلزمنا ما رمت إلزامنا وإنما قلنا إذا اجتمعت الياء والواو وسبّقت الأولى منهما بالسكون ولم يكن الاسم علّاماً ولا على تلك الأوصاف التي ذكرنا فإن الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء فهذه علّة من علل قلب الواو ياء فأما ألا تعتلّ الواو إذا اجتمعت مع الياء ساكنه أُولاهما إلّا من هذا الوجه فلم نقل به وكيف يمكن أن نقول به وقد قدّمنا أن الحكم الواحد قد يكون معلولاً بعليّتين وأكثر من ذلك وتضمّند أنّ نفرد لهذا الفصل باباً . فإن قلت ألسنا إذا رافعناك في صحّة حَيّوة إنما نرفع إلى أن نقول إنما صحّت لكونها علماً والأعلام تأتي كثيراً أحكامها تخالف أحكام الأجناس وانت تروم في اعتلاك هذا الثاني أن تسوي بين أحكامهما وتطرّد على سمّاتٍ واحد كلاهما